

الحديث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

بصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الأولى، العدد الثاني، صفر ١٤٣٣ هـ (ديسمبر ٢٠١١ م)

في هذا العدد

طرق جديدة لتقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: أ.د. محمد أبو الليث الخيزرآبادي
مصطلح "لبن الحديث" عند المحدثين: د. إروان ستري ذو القواعد
الحديث المكي والمدني: معالم وخصائص: د. عبد الكريم توري
المحدث شير أحمد العثماني وجهوده في الحديث النبوي: سيد عبد الماجد العوري
الحفاظ سَمُوية وكتابه "الفوائد": عبد الله خالد الماركانفوري



طرق جديدة

لتقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة

أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي^١

لقد اجتمعت كلمة علماء الحديث على أن الأحاديث التي ترتقي من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى هي الأحاديث الحسنة لذاها التي ترتقي إلى الصحيحة لغيرها، والأحاديث الضعيفة التي يكون ضعفها خفيفاً وهي ترتقي إلى الحسنة لغيرها. وأما إذا كان سبب الضعف شديداً فلا ترقية لذلك الحديث.

فمن هنا ينبغي أن نعرف ما هي أسباب الضعف الخفيف للحديث، وما هي أسباب الضعف الشديد، فنبداً ببيان أسباب الضعف الشديد أولاً، ثم نواصل الكلام عن أسباب الضعف الخفيف.

أسباب الضعف الشديد:

وهي خمسة أسباب، كما تأتي:

١- أن يكون أحد رواته متصفاً بالكذب أو الوضع.

٢- أو يكون متهماً بالكذب أو الوضع.

٣- أو يكون فاسقاً.

٤- أو يكون الحديث شاذاً أو منكراً.

٥- أو يكون الحديث معلولاً بعلّة قادحة، خفية كانت أو ظاهرة.

قال ابن الصلاح في الرواة الذين لا يستشهد بحديثهم، ولا يعتبر بهم: "ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ عن كون الراوي متهماً بالكذب، أو كونه شاذاً"^٢.

^١ أستاذ الحديث في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

^٢ ابن الصلاح: المقدمة مع التقييد: ص ١٠٧.

وقال النووي: "وأما إذا كان الضعف لكون الراوي متهماً بالكذب، أو فاسقاً، فلا ينجر ذلك بمجيئه من وجه آخر"^١. وقال ابن كثير: "لأن الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات - يعني كرواية الكذابين والمتروكين"^٢.

الأحاديث غير الصالحة للترقية:

فظهر من هذه النقول أن أحاديث: الكاذب، والمتهم بالكذب، والفاسق، والحديث الشاذ، هي أحاديث لا ترتقي إلى الحسن لغيره، وذلك لشدة الضعف فيها، وتقاعد الجابر عن جبرها كما سبق قول ابن الصلاح في النص السابق، ومن ثم فالحديث الموضوع، والحديث المتروك، والحديث المعلوم بعلّة قاذحة، والحديث الشاذ، والمنكر، مع أنواع الأخيرين: المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، كل هذه لا ترتقي إلى "الحسن لغيره".

أسباب الضعف الخفيف:

وأما أسباب الضعف الخفيف للحديث فهي ما يأتي:

١- سوء حفظ أحد رواته كحديث المختلط والمتلقن وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ.

٢- سقط في سند الحديث سواء أكان ظاهراً أو خفياً كالحديث المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس، والمرسل الخفي.

٣- جهالة عدالته كحديث مجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، والمبهم.

وإليكم من أئمة الفن بعض النصوص الدالة على هذه الأسباب:

فقد قال الحافظ ابن حجر: "ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع

^١ النووي: إرشاد طلاب الحقائق: ١/١٤٨.

^٢ ابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص ٣٣ مع الباعث الخيبي.

من المتابع والمتابع؛ لأن مع كل واحدٍ منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعترين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول^١.

وبالنسبة لحديث مجهول العين فقد قال الإمام الدارقطني: "وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخير ينفرد بروايته رجلٌ غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخير إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخير وجب التوقف عن خيره ذلك حتى يوافقه غيره"^٢.

فهذا النص صريح في قبول رواية مجهول العين إذا وافقه غيره، وهو رأي أهل العلم بالحديث كما قال الإمام الدارقطني.

وبالنسبة لحديث المبهم فقد صرح الإمام ابن كثير بقوله: "فأما المبهم الذي لم يُسمَّ، أو من سُمِّيَ ولا تُعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يُستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير"^٣.

وممن قال به ابن حجر أيضاً، فقد قال في حديث معاوية رضي الله عنه مرفوعاً: «يا أيها الناس تعلموا إنما العلم بالتعلم والفقہ بالفقہ ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» قال فيه: إسناده حسن، إلا أن فيه مبهماً، اعتضد بمحيئه من وجه آخر، وروى البزار نحوه من

^١ ابن حجر: شرح النخبة: ص ٨٣.

^٢ الدارقطني: السنن: ١٧٤/٣.

^٣ ابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص ٨١ مع الباعث الحثيث.

حديث ابن مسعود موقوفاً، ورواه أبو نعيم الأصبهاني مرفوعاً، وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره^١.

الأحاديث الصالحة للترقية

وعلى ما سبق فالأحاديث المترتبة على تلك الأسباب، والتي تصلح للترقية هي:

(١) الحديث الحسن لذاته	(٦) المنقطع	(١١) حديث المبهم
(٢) الحسن لغيره	(٧) المدلس	(١٢) حديث المختلط
(٣) المعلق	(٨) المرسل الخفي	(١٣) حديث المتلقن
(٤) المرسل	(٩) حديث مجهول الحال	
(٥) المعضل	(١٠) حديث مجهول العين	

المراتب التي يرتقي إليها الحديث الحسن لذاته والضعيف ضعفاً خفيفاً:

١- ترقية الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره:

لقد صرح أئمة الحديث^٢ بارتقاء الحسن لذاته لمرتبة الصحيح، بمثله أو بأحسن منه. وذلك لأن خشية وهم الراوي أو خطئه أو نسيانه التي كانت ماثلة بسبب خفة ضبط الراوي، تزول إذا وافقه غيره. قال ابن حجر: "وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن الصور المجموعة قوةٌ تجر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد، إذا تعدد"^٣.

٢- ترقية الحسن لغيره إلى مرتبة الصحيح لغيره:

^١ انظر: فتح الباري له: ١/١٦١. وانظر نتائج الأفكار له: ١/١٤٣-١٤٦، و١٧٩، و٢٤٢.

^٢ وهم: ابن الصلاح في مقدمته ص٣٧، والنووي في تقريبه ١/١٧٥ من التدريب، والطيب في خلاصته ص٤٧، والزرکشي في نكته على ابن الصلاح ١/١٢٠، وابن حجر في شرحه للنخبة ص٣٣.

^٣ ابن حجر في شرحه للنخبة ص٣٣.

يرى البقاعي أن الحسن بنوعيه يرتقيان لمرتبة الصحيح لغيره عند تعدد الطرق، يقول: "فإذا انضم بعضها إلى بعض صارت حسنة للغير، فترتقي بها تلك الطريق الحسنة لذاها إلى الصحة، ولا يضر كون أحدهما لذاته والآخر لغيره، وتكون هذه أقل مراتب الصحة"^١.
وقال ابن كثير: "ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيئ الحفظ، أو روى الحديث مرسلًا؛ فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة"^٢.

ومنع ابن قطلوبغا في حاشيته على شرح النخبة، حيث قال: "قال - يعني ابن حجر - في تقريره: يشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساوياً، حتى لو كان الحسن لذاته يُروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة"^٣.

ورجح الدكتور المرتضى قول البقاعي، فقال: "والذي يظهر لي أنه لا مانع من ترقية الحسن لغيره" لمرتبة "الصحيح لغيره" عند تعدد الطرق، وتكون مرتبة "الصحيح لغيره" على مراتب، أقلها مرتبة تقوية "الحسن لذاته" بـ "الحسن لغيره"^٤.

٣- ترقية الأحاديث الضعيفة بأحد الأسباب الثلاثة إلى مرتبة "الحسن لغيره":

وأما الأحاديث الضعيفة بأحد الأسباب الثلاثة فهي أيضاً تبلغ مرتبة "الحسن لغيره"، وذلك لأن التعليق، أو الإرسال، أو الإعضال، أو الانقطاع، أو التدليس، أو الإرسال الخفي، أو جهالة العين أو الحال، أو الإبهام، أو سوء الحفظ، أو قبول التلقين، كل هذه في الأصل ليست كذباً، ولا اتهاماً به، سواء كان قد عملوا ذلك عمداً، أو صدر منهم سهواً، وبأي هدف كان، إذا جاء ما رواه من طريق آخر موافقاً له، فهذا دليل على أن له أصلاً،

^١ البقاعي: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٥١٨/٢.

^٢ ابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص ٣٣.

^٣ ابن قطلوبغا: حاشيته على شرح النخبة: ورقة ٧/ب (نقلًا من مناهج المحدثين للمرتضى: ص ٥٤).

^٤ المرتضى: مناهج المحدثين: ص ٥٤.

وأهم ما أخطأوا فيه، أو ما وهموا، أو ما نسوا فيه، فلا يستبعد أن يرتقي ذلك إلى الحسن لغيره. وقد تقدمت أمثلتها في مباحثها^١.

بعد هذا الكلام التمهيدي تقريباً نأتي إلى صلب الموضوع، وهو بيان طرق ترقية الحديث الحسن والضعيف أولاً. ثم بيان طرق غير صالحة للترقية ثانياً.

أولاً- طرق ترقية الحديث الحسن والضعيف

ولما جاء فيما سبق من ذكر ترقية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إلى الأعلى، من الممكن أن يتساءل أحد: ما هي الأمور التي يتم بها ترقية الحديث الضعيف؟

فإجابة على هذا السؤال أقول: إن الأمور التي تتم ترقية الحديث الحسن والضعيف بها

هي:

١- تعدد طرقه:

هذه الطريقة اتفق عليها المحدثون دون استثناء، وجعلوها العمدة في باب ترقية الأحاديث الحسنة والضعيفة، وهي تعدد الطرق؛ لأنه إذا نتابع عدة أشخاص ليس فيهم كذاب، أو متهم بالكذب، أو فاسق، واجتمعوا على نقل خبر من الأخبار، فمن الطبيعي أن يقويه، وبعضه هذا التابع والاجتماع، ويزيد احتمال صدقه، ويقين وقوعه، ويرفع درجته من الأدنى إلى الأعلى، كذلك إذا روي حديث من أحاديث رسول الله ﷺ بطرق متعددة، وبمخارج متباينة، فمن الطبيعي أن يقويه ويعضده، ويرفع درجته من الحسن إلى الصحيح، ومن الضعيف إلى الحسن، وعلى هذا تدل تصريحات الأئمة المتقدمين والمتأخرين.

فطلب أبي بكر ﷺ من المغيرة بن شعبة ﷺ غيره ممن سمع حديث الجدة من رسول الله ﷺ، وطلب عمر بن الخطاب ﷺ من أبي موسى الأشعري ﷺ شاهداً آخر في حديث الاستئذان، لم يكونا إلا مثالين حيين لتقوية الحديث بتعدد الطرق في عصر الصحابة ﷺ. ويقول سفيان الثوري: "إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه"^١.

^١ ينظر تفصيل ذلك كله في كتاب الدكتور المرتضى: "مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة".

ويقول الإمام أحمد: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً"^٢.

ومنه قول الإمام الترمذي في تعريف الحسن: "كل حديث يُروى، لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك"^٣.

وقال الإمام ابن تيمية: "فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجّاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط، ومثل هذا عبد الله بن لهيعة؛ فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلطٌ كثيرٌ، مع أن الغالب على حديثه الصحة"^٤.

وقال الحافظ ابن حجر: "إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة"^٥.

وتقدم كلام الدكتور المرتضى فيه أكثر وضوحاً.

وهناك ثلاث طرق أخرى اكتشفتها - بتوفيق من الله - لترقية الحديث الحسن والضعيف ضعفاً خفيفاً إلى الأفضل منهما، وهي:

٢- تلقي الأمة للحديث بالقبول:

هذه الطريقة من زيادتي، وذلك لأن المحدثين أجمعوا على أن خبر الواحد المتوافر فيه شروط الصحة، يفيد غلبة الظن بصحته، وكادت تتفق كلمتهم على أن الحديث الصحيح إذا تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم واليقين.

ولكن لم أجد من المتقدمين نصّاً على أن خبر الواحد الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا تلقته الأمة بالقبول يبلغ درجة الصحة أو الحسن، إلا أن صنيع المحدثين يدل على أن الحديث

^١ رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٩٣/٢ رقم ١٥٨٢.

^٢ المصدر السابق: رقم ١٥٨٣.

^٣ انظر: ابن رجب: شرح علل الترمذي: ٩١/١.

^٤ ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٢٦/١٨. وانظر منه ٢٣/١٨ أيضاً.

^٥ ابن حجر: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد: ص ٨٩.

الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا تلقته الأمة بالقبول يكتسب منه قوةً، فقد صححوا به عدة أحاديث منها:

١- حديث ماء البحر: «الطهور ماؤه، والحل ميتته»: فقد قال الصنعاني: "أخرج المصنف [أي ابن حجر] هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة، ولم تخل طريق منها عن مقال"^١.

ولكن صححه ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) بتلقي الأمة له بالقبول، على الرغم من تضعيفه جميع طرقه. يقول: "وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء"^٢.

وقال الزرقاني (ت ١٢٢هـ) في شرح الموطأ: "وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، تلقته الأئمة بالقبول، وتداولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار، ورواه الأئمة الكبار". ثم عدّ من رواه، ومن صححه^٣.

٢- وحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في مشروعية القياس فيما رواه أصحابه عنه، حيث قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟». قال: أقضي بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله». هذا الحديث قد وضعفه من الأئمة: البخاري^١ والترمذي وعبد عبد الحق وابن الجوزي وابن طاهر وابن حزم^٢ والسندي^٣ والألباني^٤.

^١ الأمير الصنعاني: سبل السلام: ١٥/١. وانظر: ابن حجر: التلخيص الحبير: ٩/١-١٠.

^٢ ابن عبد البر: التمهيد: ٢١٧/١٦-٢١٩. وانظر فيه: ٨٢/١١، و٣٣٨-٣٣٩، ٣٩٧، و٢٣١/١٩، و١٣٦/٢٠، و٢٨٣/٢٢-٢٩٤، و٢٩٠/٢٤.

^٣ الزرقاني: شرح الموطأ: ٨١/١.

^٤ أخرجه ابن سعد في الطبقات: ٣٤٧/٢، و٥٨٤/٣، وأبو داود الطيالسي في مسنده برقم ٥٥٩، والدارمي في سننه برقم ١٦٨، وأحمد في مسنده: ٢٣٠/٥، و٢٤٢، وأبو داود في سننه برقم ٣٥٩٢، والترمذي برقم ١٣٢٧، والعقيلي

ولكن قال ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ): "إسناده عندي ليس بمتصل، الدين القول بصحته فإنه حديث مشهور"^٥.

وقال الغزالي (ت ٥٠٥هـ): "هذا الحديث تلقته الأمة بالقبول، ولم يظهر أحد فيه طعناً وإنكاراً، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مراسلاً، بل يجب البحث عن إسناده"^٦.

ويعمل ابن القيم (ت ٧٥١هـ) أيضاً إلى قبوله لشهرته. وقال: "على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»، وقوله في البحر: «هو الطهور ماؤه، والحل ميتته»، وقوله: «إذا اختلف المتبايعان في الثمن؛ والسلعة قائمة، تحالفا وترادا البيع»، وقوله: «الدية على العاقلة»، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له"^٧.

واستند أبو العباس ابن القاص (٤١٣هـ) في صحته إلى تلقي أئمة الفقه والاجتهاد له بالقبول^٨.

٣- وقال المناوي (ت ١٠٣١هـ) في حديث: «التيمن ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين»: "فلا يكفي الاقتصار على الكفين عند الشافعية والحنفية إعطاءً للبدل

في الضعفاء ٢١٥/١، والطبراني في الكبير: ١٧٠/٢٠، والبيهقي: ١١٤/١٠، والمدخل إلى السنن برقم ٢٥٦، وابن حزم في الإحكام: ٢٠٠/٦.

^١ البحاري: التاريخ الكبير في ترجمة الحارث بن عمرو: ٢٧٧/٢ رقم ٢٤٤٩.

^٢ انظر لهم جميعاً: التلخيص الحبير لابن حجر: ١٨٣/٤. والمخلى لابن حزم: ٦٢/١.

^٣ انظر السندي، حاشيته على سنن ابن ماجه: ٢٨/١.

^٤ انظر الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢٧٣/٢-٢٨٦ رقم ٨٨١.

^٥ انظر: ابن العربي، عارضة الأحوذى: ٧٢/٦.

^٦ الغزالي، المستصفى: ٢٥٤/٢.

^٧ ابن القيم، إعلام الموقعين: ٢٠٢/١.

^٨ ابن حجر، التلخيص الحبير: ١٨٣/٤.

حكمَ المبدل. واكتفى مالك - رضي الله تعالى عنه - بالكفين تمسكاً بخبر عمار المصرح بالاكْتفاء بالكفين. قلنا: المراد بالكفين الذراعان إطلاقاً لاسم الجزء على الكل. والمراد ظاهرهما مع الباقي. وكون أكثر عمل الأمة على هذا يرجح هذا الحديث على حديث عمار؛ فإن تلقي الأمة الحديث بالقبول يرجحه على ما عرضت عنه^١.

٤- وقال الحازمي (ت ٥٨٤هـ) في حديث بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتمكم عن الإقران، وأن الله قد أوسع الخير فأقرنوا». الإسناد الأول [أي إسناد النهي عن الإقران] أصح وأشهر من الثاني، غير الخطب في هذا الباب يسير؛ لأنه ليس من باب العبادات والتكاليف، وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية، فيكفي في ذلك الحديث الثاني، ثم يشيده إجماع الأمة على خلاف ذلك^٢.

وأحاديث أخرى كما تقدم في كلام ابن القيم.

قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): "ما قدمنا ذكره من كون ما اشتمل عليه الصحيحان أو أحدهما مقطوعاً بصحته من حيث تلقي الأمة ذلك بالقبول". ثم قال: "بل يبقى له أثر في التقوية والترجيح، وذلك كالإجماع المتعقد على حكم من الأحكام إذا نقل إلينا بطريق الآحاد، فإنه لا يبطل بذلك تأثيره بالكلية، بل يبقى على الأصح تأثيره في أصل وجوب العمل، فاعلم ذلك والله أعلم"^٣.

ولعل صنيعهم هذا جعل الإمام الزركشي (ت ٧٩٤هـ) يقول مُقَعِّداً: "إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى أنه يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ المتواتر في أنه ينسخ المقطوع، ولهذا قال الشافعي في حديث «لا وصية لوارث»: إنه لا يُثَبِّتُ أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به، حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية للوارث"^٤.

^١ المناوي: فيض القدير: ٢٨٦/٣.

^٢ الحازمي: الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: ص ٢٤٢. وضعفه النووي وابن حجر في الفتح: ٥٧٢/٩.

^٣ ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم: ١١٧/١-١١٨.

^٤ الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ٤٩٧/٢. وقول الشافعي ذلك مستخلص من الرسالة: ١٣٧-١٤٢.

فهذا كله اضطررني إلى إضفاء صفة القاعدة عليه بأن "تلقى الأمة للحديث الضعيف بالقبول" عاضد صالح أو طريقة صالحة لتقوية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً.

٣- موافقة ظاهر القرآن للحديث:

هذه القاعدة أيضاً من زياداتي، استقيتها مما نسب إلى الفقهاء من أنهم يتعرفون على صحة الحديث بموافقة ظاهر القرآن له، فقد نقل الزركشي عن أبي الحسن بن الحصار الأندلسي (ت ٦١١هـ) قوله: "وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذّاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله وسائر أصول الشريعة"^١.

وكذلك قال عبد الحق الإشبيلي (ت ٥٨١هـ) في مقدمة كتابه "الأحكام الصغرى" ما نصه: "أو يكون حديثٌ تعضده آيةٌ ظاهرةُ البيان من كتاب الله عز وجل، فإنه - وإن كان معتلاً- أكتبه؛ لأن معه ما يقويه ويذهب علقته"^٢.

وعلى الرغم من أن هذا ليس من منهج المحدثين، وإنما هو منهج بعض الفقهاء، ولكن ينبغي النظر في قبوله عاضداً أو طريقةً مقويةً للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً؛ وذلك لأن المحدثين أنفسهم قبلوا مخالفة الحديث الصحيح إسناداً لظاهر القرآن قرينةً على وضعه كما تقدم في "قرائن الحديث الموضوع"، فلماذا لا نقبل موافقة القرآن للحديث الضعيف - ضعفاً خفيفاً - عاضداً وجابراً له، ونُرقيّه بها إلى الحسن لغيره، خاصةً إذا كان ضعفه بسوء حفظ الراوي أو اختلاطه أو جهالته... إلخ الذي يحتمل أنه لم يخطئ فيه أو لم يغلط، وموافقة القرآن له دليلٌ على أنه لم يخطئ أو لم يغلط فيه.

قلت: وحديث "لا وصية لوارث" حديث صحيح ولم يصل إلى الإمام الشافعي من طريق صحيح.

^١ الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ١٢٨/٢-١٣١.

^٢ عبد الحق الأشبيلي، الأحكام الصغرى: الورقة رقم ٥ (نقلًا من كتاب مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة

والضعيفة: ص ٢٥).

ثم إذا كان الحديث وحياً من الله - كما يقول المحدثون - فموافقة القرآن له دليل أقوى من قوة تعدد الطرق؛ لأن الطرق مهما كثرت وتعددت تقل مرتبتها من مرتبة تواتر القرآن.

لعل هذه النقطة هي التي جعلت الإمام ابن تيمية يصحح حديث «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»^١. يقول: "فإن هذه الزيادة صححها مسلم، وقبله أحمد وغيره، وضَعَّفها البخاري". ثم قال: "وهذه الزيادة مطابقة للقرآن، فلو لم يرد بها حديثٌ صحيحٌ لوجب العمل بالقرآن؛ فإن في قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] أجمع الناس على أنها نزلت في الصلاة، وأن القراءة في الصلاة مرادة من هذا النص"^٢.

ومن يصحح الحديث الضعيف بموافقة القرآن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، فقد صحح بها أحاديث ضعيفة في مؤلفاته، أذكر منها على سبيل المثال الحديثين التاليين:

١- حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من وعده الله على عملٍ ثواباً فهو منجزه له، ومن وعده على عملٍ عقاباً فهو فيه بالخيار». قال الشيخ: "حديث حسن وإسناده ضعيف كما بينته في الأحاديث الصحيحة، وإنما حسنته لشواهد الآتية، ولأن الشطر الأول منه له شواهد كثيرة في الآيات القرآنية معروفة. كقوله تعالى: ﴿لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الروم: ٦] وقوله: ﴿وَتَتَحَاوَرُونَ فِي سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الصَّدَقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦]^٣.

^١ أخرجه مسلم في صحيحه: الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم ٣٦ (٤٠٤) وغيره.

^٢ ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٢٠/١٨.

^٣ انظر الألباني: تحقيق السنة لابن أبي عاصم: رقم ٩٦٠؛ والسلسلة الصحيحة: ٤٦٢/٥.

قلت: والشواهد التي ذكرها الشيخ هي تشهد للشطر الأول فقط، لا للشطر الثاني، فلم يبق له إلا الآيات القرآنية التي ذكرها، مما يدل على أن موافقة القرآن للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً قاعدة مقوية لترقيته إلى الحسن لغيره.

٢- حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من قضى الله عليه الخلود لم يخرج منها».

قال الشيخ: حديث صحيح، وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد وهو ابن جدعان، ومن دونهم لم أعرفهم الآن سوى حماد بن سلمة، لكن الحديث يشهد له أحاديث كثيرة مثل حديث ذبح الموت، وقوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تَكَذِّبُونَ) [السجدة: ٢٠].

وتطبيقاً لهذه القاعدة يمكن تحسين حديث «التمسوا الرزق بالنكاح»^٢ وحديث «تزوجوا النساء يأتينكم بالمال»^١. لموافقتهما قوله تعالى: (وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) [النور: ٣٢].

^١ ابن أبي عاصم: السنة برقم ٩٧٧.

^٢ انظر: العجلوني: كشف الخفاء: ١٧٧/١ رقم ٥٢٨. عزاه إلى الثعلبي والديلمي، ولينه. وقال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٥٠٩/٥): ضعيف رواه الواحدي في "الوسيط" (٢/١١٦/٣)، والديلمي (٤٢/١/١) عن مسلم بن خالد عن سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الحافظ في "مختصر الديلمي": "مسلم فيه لبس، وشيخه" كذا الأصل، بيض لشيخه، ولم أعرفه، وأما مسلم بن خالد، فهو المعروف بالزنجي قال في "التقريب": "صدوق كثير الأوهام". قلت: وفي معناه حديث: «تزوجوا النساء، فإنهن يأتين بالمال»، وقال في "السلسلة الضعيفة" ٤٠٩/٦، رقم ٣٤٠٠ «تزوجوا النساء؛ فإنهن يأتينكم بالمال». ضعيف رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١/٢/٧): أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه مرفوعاً. وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٠٣/١٨٠) من طريق آخر عن أبي أسامة. قلت: وهذا سند مرسل صحيح. وقد وصله أبو السائب سلم بن جنادة فقال: حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به. أخرجه البزار (ص ١٤٢-زوائده)، والحاكم (١/٦١/٢)، والخطيب في "التاريخ" (١٤٧/٩)، والديلمي (٢٩/١/١)، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ لتفرد سلم بن جنادة بإسناده، وسلم ثقة مأمون"، ووافقه الذهبي! قلت: وفيه أمران: الأول: أن ابن جنادة لم يخرج له من الستة سوى

٤ - تقوية الحديث الضعيف أو العكس، بالمكتشفات العلمية الحديثة:

هذه القاعدة أيضاً من زياداتي.

قال الدكتور المرتضى: "لقد ذهب بعض المفتونين بالمكتشفات العلمية الحديثة إلى مقارنة نتائجها في المادة والنبات والحيوان والفلك وغير ذلك بما جاء في السنة النبوية في هذه الأبواب، فما وافقها يُقبَل عندهم؛ وإن حكم المحدثون بضعفه أو وضعه، وإن خالفها يُردُّ عندهم؛ وإن كان قد سبق الحكم عليه بالصحة، يقول أحد هؤلاء: "وعلى العلماء في هذا العصر، وعلى من جاء بعدهم، أن يستفيدوا من نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، والبحث الحديث، والاستكشاف في المادة، والنبات والحيوان، ومناهج البحث العلمي في التأريخ، وسائر العلوم النقلية والأدبية، ويستعرضوا أحاديث بدء الخلق، وأصل الكون وشكله، والفلك، والطب النبوي، وسائر ما يتعلق من الأحاديث بما تناوله البحث العلمي والتجريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفكر ومقررات العلم أخذوا به؛ وإن سبق الحكم

الترمذي وابن ماجه، فليس هو على شرط الشيخين. والآخر: أن ابن جنادة - وإن كان ثقة - فهو ربما خالف؛ كما قال الحافظ في "التقريب"، وقد خالف ابن أبي شيبة - وكذا غيره - في إسناده، كما يشعر به قول الهيثمي أو الحافظ في "زوائد البزار": قلت: "رواه غير واحد مرسلًا، ولا نعلم أحداً ذكر عائشة إلا أبو أسامة". كذا في النسخة وهي رديئة جداً، ولعل الأصل "أبو السائب"؛ فهو الذي تفرد بذكر عائشة فيه، على أنه لم يثبت على ذلك؛ فقد ذكر الخطيب بعد أن أخرجه من طريق الحسين المحاملي عن أبي السائب به: "قال أبو السائب: سلم بن جنادة - في موضع آخر - عن هشام عن أبيه، وليس عن عائشة". قلت: فقد اتفق أبو السائب مع الثقات على إرساله، فهو الصواب. وعليه؛ فالحديث علته الإرسال. وجرى الهيثمي على ظاهر إسناده فقال في "مجمع الزوائد" (٤/ ٢٥٥): "رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح خلا سلم بن جنادة (الأصل مسلم بن جواد) وهو ثقة". وأما قول المناوي عقبه: "قال المصنف: وله شواهد، منها خير الثعلبي عن ابن عجلان أن رجلاً شكى إلى النبي ﷺ الفقر، فقال: «عليك بالبساء»". فهذا مع أنه معضل، فلا ندرى ما حال الإسناد إلى ابن عجلان. وأما الشواهد الأخرى، فلم أستحضر حتى الآن شيئاً منها. وما إخال فيها ما يصلح شاهداً. ولعل منها ما أخرجه السهمي في "تاريخ جرجان" (٢٠٠) من طريق حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «عليكم بالتزويج؛ فإنه يحدث الرزق». وحسين بن علوان كذاب وضاع".

^١ قال السيوطي في الدر المنثور، ٦/ ١٨٨: أخرجه البزار وابن مردويه والديلمي من طريق عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «اتكحوا النساء فإنهن يأتيكن بالمال». وأخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود في مراسله عن عروة مرفوعاً مرسلًا. ورجح الدارقطني إرساله. انظر ابن حجر، التلخيص الحبير، ٣/ ١١٧.

عليه بالوضع أو الضعف، وما خالفه ولم يقبل التأويل حكموا بضعفه أو وضعه؛ وإن سبق الحكم عليه بالصحة أو الحُسْن، فقد نصَّ العلماء على أنه إذا تعارض دليلاً قطعيان أحدهما عقلي والآخر نقلي وجب تأويل النقلي ورده إلى العقلي، فما بالك بمعارضة أحاديث الآحاد - وهي ظنية الثبوت كما أنها ظنية الدلالة - للدليل العقلي القطعي" ^١.

ثم رد عليه الدكتور فقال: "إن الاعتماد على نتائج العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها للحكم على الأحاديث لا يصلح لذلك؛ لأن ما يوصف بأنه حقيقة يقينية في نتائج تلك الدراسات في عصر من العصور يوصف بغير ذلك في عصر آخر، ومن ذلك ما ذُكِرَ عن الشمس، فإنها وصفت في عصر من العصور بأنها ثابتة ساكنة، وكان ذلك من اليقينيّات في ذلك العصر، وبعد فترة من الزمن اكتشف العلماء أن الشمس جارية وبسرعة شديدة، وفي هذا المعنى يقول أبو الأعلى المودودي رحمه الله: (إن النظريات التي آمن بها هؤلاء العلماء والفلاسفة في زمن كحقائق ثابتة، رفضوها في زمن آخر، واعتقدوا الحقيقة في غيرها، فلم نسمح لنفوسنا اليوم، أن نبالغ في تقدير هذه النظريات وإكبارها، لدرجة أن نترك القرآن ونؤمن بها إيماناً، في أول تصادم لها مع آيات القرآن)" ^٢.

قلت: لا أميل إلى ما قال به الشيخ محمد المبارك بذلك التوسع، وكذلك لا أسمع نفسي بالرد على الدكتور أيضاً؛ لأني لم أجد في أقوال المحدثين ما يرفضه، ولكن أتساءل: إن كان "مخالفة الحديث الصحيح سنداً للحس والمشاهدة والتجربة" من قرائن الوضع في الحديث، فلماذا لا يكون "موافقتها للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً" من دلائل صحته أو حسنه؟.

ومن الأحاديث التي تمت تجربتها طبيياً أو تجريبياً ما يلي:

^١ محمد المبارك عبد الله: الناقد الحديث في علوم الحديث: ص ٥٥. (مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، ط ١، ١٩٦١م).

^٢ المودودي: الإسلام في مواجهة التحديات: ص ٢٧٥ (نقلاً من مناهج المحدثين: ص ٣٤).

١- حديث فروة بن مُسيك قال: قلت: يا رسول الله! أرضٌ عندنا يقال لها "أرض أئين"، هي أرض ريفنا وميرتنا، وإنما وبئة - أو قال: وباؤها شديد -؟ فقال النبي ﷺ: «دعها عنك؛ فإن من القرَف التَّلَف»^١.

والحديث ضعيف بجهالة أحد الرواة، وضعفه خفيف، وأرى أن يرتقي إلى الحسن لغيره. بما أكده الطب الحديث من مصداقية هذا الحديث؛ حيث إنه أثبت تلوث الجو ومدى أضراره على صحة الإنسان. وقال الخطابي: "وليس هذا من باب العدوى، وإنما هو من باب الطب، فإن استصلاح الأهوية من أعون الأشياء على صحة الأبدان، وفساد الهواء من أضرها وأسرعها إلى أسقام البدن عند الأطباء"^٢.

٢- ومنها حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر المهاجرين! خمس إذا ابتليتم بهن - وأعوذ بالله أن تدركونهن -: لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يعلنوا بها، إلا فشا فيهم الطاعون، والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا...»^٣.

اختلف العلماء في درجته بين مضعف ومصحح، ولكن الطب الحديث والتجارب العلمية الكثيرة أثبتت صحة هذا الحديث، وطاعون العصر "الإيدز" أكبر دليل على ذلك، فنحن لا نعمل به وهو ضعيف، بل نعمل به بعد ترقيته إلى الحسن لغيره.
ثانياً - طرق غير صالحة لترقية الحديث الضعيف

وبجانب ما ذكرنا من طرق صالحة لترقية الحديث الضعيف هناك أمورٌ ادَّعِيَ فيها أنها تصلح لمساندته، وليس الأمر كذلك، وهي:

^١ أخرجه أبو داود: الطب، باب في الطيرة، رقم ٣٩٢٣، وأحمد: ٤٥١/٣ كلاهما بإسناد فيه مجهول.

^٢ الخطابي: معالم السنن: ٣٨١/٥ مع مختصر السنن للمنذري وتذهيب السنن لابن القيم. والقرف مداناة الوباء والمرض.

^٣ أخرجه ابن ماجه في السنن، برقم ٤٠١٩، والحاكم في المستدرک، : ٥٨٣/٤. وانظر مصباح الزجاجة للبوصيري:

١- استدلال المجتهد بالحديث:

قال الشيخ المحدث الفقيه ظفر أحمد التهانوي (ت ١٣٩٤هـ): "المجتهد إذا استدل بحديثٍ كان تصحيحاً له كما في التحرير لابن الهمام وغيره"^١.

هذا ما قاله ابن الهمام (ت ٨٦١هـ) وأقره التهانوي. ولكن الذي عليه المحدثون هو عدم تصحيح الحديث بعمل العالم أو فتياه به، قال ابن الصلاح: "إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديثٍ ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته، ولا في راويه"^٢.

وقال النووي (ت ٦٧٦هـ): "وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فعلُ كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك، واعتمادهم عليه فليس بصواب، بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحلَّ له أن يحتجَّ به؛ فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحلَّ له أن يهجم على الاحتجاج به، من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً"^٣.

٢- تأييد الكشف الصوفي له:

قد أباح المتصوفة لأنفسهم عن طريق الكشف الصوفي الكلام في جوانب الدين المختلفة، ونسبوا إليه أموراً متعددة، ومن ذلك أنهم جعلوه من الوسائل التي ينتقدون بها الأحاديث، فيصححون بها ويضعفون ما بدا لهم، فهذا أبو العباس التيجاني سئل عن حديث «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»، فقال في الجواب بعد ما ذكر حكم السيوطي من "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" بأنه ليس بحديث، قال: "وسأل صاحب

^١ التهانوي: إيماء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن: ص ١٦.

^٢ ابن الصلاح: مقدمته مع التقييد: ص ١٢٠-١٢١، والنووي: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق:

٢٩١/١.

^٣ النووي: شرح صحيح مسلم: ١٢٦/١.

"الإبريز" شيخه فقال له: ليس بحديث، وذكره من جهة الكشف لأنه لا دراية له بعلم الحديث، وقوله حجة على غيره، لأنه قطب - رضي الله تعالى عنه - كما صرح به صاحب الإبريز المذكور^١. ومن الأحاديث التي صُحِّحتْ بالكشف حديث «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم» فقد قال الشعراني: "وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف"^٢.

قال الشيخ الألباني عقبه: "باطل وهراء لا يُلتفت إليه، لأن تصحيح الأحاديث عن طريق الكشف بدعة صوفية مقبته، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها كهذا الحديث، لأن الكشف أحسن أحواله - إن صح - أن يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى"^٣.

وزاد الدكتور المرتضى فقال: "وكذلك يؤدي إلى تضييف أحاديث صحيحة؛ فُجِّلَ الحرام، ويحرم الحلال"^٤. والحديث رُوِيَ عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي هريرة وجابر وابن عباس وأنس وجواب بن عبيد الله - رضي الله عنه - خرجها ابن حجر^٥ والألباني. وخلاصة القول فيه: إن مجموع طرق هذا الحديث تسع طرق، في خمس منها إما كذاب، أو متهم بالكذب، وفي ثلاثة أخرى مَنْ وُصِفَ بكونه متروكاً، والطريق التاسع فيه مجهولان، فهو ضعيف جداً.

^١ انظر: علي حوارزم ابن العربي براد المغربي الفاسي: جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني:

٧١/٢.

^٢ الشعراني: الميزان الكبرى: ٣٠/١.

^٣ الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٧٨/١ رقم ٥٨، وحكم عليه بالوضع.

^٤ المرتضى: مناهج المحدثين: ص ٣١.

^٥ ابن حجر: التلخيص الحبير: ١٩٠/٤، والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف: ص ٩٤.

٣- تصديق النبي ﷺ له في المنام:

روى الإمام مسلم بسنده عن علي بن مسهر قال: سمعتُ أنا وحمزة الزبَّيات من أبنان بن أبي عيَّاش نحواً من ألف حديث، قال علي: فلقيتُ حمزة فأخبرني أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فعرض عليه ما سمع من أبنان، فما عرف منها إلا شيئاً يسيراً خمسة أو ستة^١. لا عبرة بمثل هذا المنام في الحكم على الأحاديث عند أهل العلم بالحديث، وقد حكى القاضي عياض إجماع العلماء على ذلك، قال: "هذا ومثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبنان، لا أنه يقطع بأمر المنام، ولا أنه تبطل بسببه سنةٌ ثبتت، ولا تثبت به سنة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء"^٢.

وأبطل من هذا ما ذكره الشعрани عن أبي المواهب الشاذلي، قال: "قابلتُ رسول الله ﷺ، فسألته عن الحديث المشهور: «اذكروا الله حتى يقولوا مجنون»، وفي صحيح ابن حبان: «أكثرنا من ذكر الله حتى يقولوا مجنون»، فقال ﷺ: "صدق ابن حبان في روايته^٣، وصدق راوي "اذكروا الله" فإني قلتها معاً، مرةً قلتُ هذا، ومرةً قلتُ هذا"^٤.

٤- تأييد استخارة شخص لإحدى درجات الحديث:

وكذلك إذا استخار شخصٌ لكي يعرف هل حديث كذا صحيح، أم ضعيف، أم موضوع؟ فخرجت استخارته مثلاً لإحدى تلك الدرجات، فاستخارته تلك لا تجعل الحديث الصحيح ضعيفاً، أو الحديث الضعيف صحيحاً، فاستخارته يمكن أن تكون حجةً له أو عليه، ولكنها لا تكون دليلاً قطعياً عاماً ملزماً للجميع. مثله مثل من استخار للزواج

^١ مسلم: مقدمة صحيحه: ٢٥/١.

^٢ نقله النووي في شرح صحيح مسلم: ١١٥/١.

^٣ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ٩٣/٢ رقم ٨١٤. وأخرجه الحاكم في المستدرک: ٤٩٩/١ وأحمد في المسند:

٦٨/٣، وابن عدي في الكامل: ٩٨٠/٣. وإسناده ضعيف لأن فيه درجاً، وذكره الشيخ الألباني في سلسلة

الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٨/٢ رقم ٥١٧.

^٤ الشعрани: الطبقات الكبرى: ٦٨/٢.

من امرأة مثلاً، فخرجت استخارته مؤيدةً لزوجها منها، فاستخارته هذه ليست حجة أو ملزمة لتلك المرأة أو لأهلها، خاصة إذا كانت مخطوبة لشخص، أو لها ميل إلى رجل آخر.

خلاصة البحث:

توصل البحث في آخر المطاف إلى أن أسباب الضعف الشديد للحديث خمسة أسباب، وهي:

- ١- أن يكون أحد رواته متصفاً بالكذب أو الوضع.
 - ٢- أو يكون متهماً بالكذب أو الوضع.
 - ٣- أو يكون فاسقاً.
 - ٤- أو يكون الحديث شاذاً أو منكراً.
 - ٥- أو يكون الحديث معلولاً بعلّة قادحة، خفية كانت أو ظاهرة.
- وترتب على ذلك أن الحديث الموضوع، والحديث المتروك، والحديث المنكر، والحديث الشاذ بأنواعه: المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمصحف، والمخرف، والحديث المعلول، كل هذه الأنواع لا ترتقي إلى "الحسن لغيره".
- وأما الأحاديث التي ترتقي من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى، هي الأحاديث الحسنة، والأحاديث الضعيفة التي يكون ضعفها خفيفاً، واكتشف البحث أن أسباب الضعف الخفيف ثلاثة، وهي:

- (١) سوء حفظ أحد رواته كحديث المختلط والمتلقن وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ.
 - (٢) سقط في سنده سواء أكان ظاهراً كما في الحديث المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، أو كان خفياً كما في المدلس، والمرسل الخفي.
 - (٣) جهالة عدالته كحديث مجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، والمبهم.
- كما اكتشف البحث أن طرق ترقية الحديث الضعيف أربعة، وهي:
- ١- تعدد طرقه: وهذه الطريقة هي الوحيدة توجد في كتب مصطلح الحديث، والتي اتفق عليها أئمة الحديث. وزدت عليها الطرق الثلاث الآتية:

- ٢- تلقي الأمة للحديث بالقبول.
- ٣- موافقة ظاهر القرآن للحديث.
- ٤- تقوية الحديث الضعيف أو العكس، بالمكتشفات العلمية الحديثة.
- كما توصلَ البحث إلى أن هناك طرقاً أخرى اعتبرها بعض العلماء صالحة لترقية الحديث الضعيف، وهي غير صالحة عند الباحث، وهي:
- ١- استدلال المجتهد بالحديث.
- ٢- تأييد الكشف الصوفي له.
- ٣- تصديق النبي ﷺ له في المنام.
- ٤- تأييد استخارة شخصٍ لإحدى درجات الحديث.
- هذا ما توصلَ إليه البحث من أسباب ضعف الحديث الخفيف وأسباب الضعف الشديد، وما ترتب عليها من ترقية أحاديث وعدم ترقية أحاديث.

مصادر ومراجع البحث:

- ١) ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، السنة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
- ٢) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ط٢، وبدون سنة النشر.
- ٣) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، الصحيح، وهو بترتيب ابن بلبان، علاء الدين أبي الحسن علي بن بلبان بن عبد الإله الفارسي الحنفي الفقيه النحوي بعنوان الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ٤) ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن حجر العسقلاني، التلخيص الخبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- ٥) ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر، تعليق وشرح الشيخ صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، دون تاريخ.
- ٦) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، نشر وتوزيع دار الإفتاء، الرياض، د. ط، د. ت.
- ٧) ابن حجر، القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، اليمامة، ط١، د. ت.

- ٨) ابن حجر، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، (مع تزييل الآيات ... شرح شواهد الكشاف لخب الدين أفندي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ٩) ابن حجر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة المثنى ببغداد، ١٤٠٦هـ.
- ١٠) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١١) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، المحلي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د. ط، د. ت.
- ١٢) ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي، شرح علل الترمذي، تحقيق د/ نور الدين عتر، د. بلد النشر، دار الملاح، د. ط، د. ت.
- ١٣) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله البصري الزهري، الطبقات الكبرى، دار صادر ببيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.
- ١٤) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردى الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وهمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- ١٥) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردى الشهرزوري، المقدمة مع التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراقي، دار الحديث، بيروت، د. ط، د. ت.
- ١٦) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، د. ط، د. ت.
- ١٧) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- ١٨) ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري المالكي، عارضة الأحوذى بشرح سنن الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
- ١٩) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، إعلام الموقعين عن رب العالمين، السعادة، بيروت، د. ط، ١٣٧٤هـ.
- ٢٠) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، اختصار علوم الحديث = الباعث الحثيث لأحمد شاكر.
- ٢١) ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت، د. ط، د. ت.
- ٢٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، السنن، تحقيق عزت عبيد الدعاس وزميله، دار الحديث بمحصر، ط١، ١٩٧٦م.
- ٢٣) أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري، المستند، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

- ٢٤) أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المسند، دار الفكر العربي ببيروت، بدون تاريخ.
- ٢٥) أحمد شاکر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩م.
- ٢٦) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ط، د. ت.
- ٢٧) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ط، د. ت.
- ٢٨) الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، مكتبة الرسالة الحديثة، بدون تاريخ.
- ٢٩) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- ٣٠) البقاعي، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي المصري الشافعي، النكت الوافية بما في شرح الألفية، رسالة ماجستير تقدم بها خير خليل عبد الكريم إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٣١) البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناي، مصباح الزجاجة بزوائد سنن ابن ماجه، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية ببيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ٣٢) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز بمكة، ١٩٩٤م.
- ٣٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق د. ضياء الرحمن الأعظمي، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ٣٤) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، السنن، تحقيق أحمد محمد شاکر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.
- ٣٥) التهانوي، ظفر أحمد العثماني، إتهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن، طبع تحت إشراف الشيخ أشرف علي التهانوي، بدون تاريخ النشر والمكان والطبعة.
- ٣٦) الحازمي، زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني الشافعي نزيل بغداد، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، تصحيح راتب حاکمي بمخص، ط١، ١٩٦٦م.
- ٣٧) الحاکم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٣٨) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم البُسنِي، معالم السنن، مطبوع مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيم لسنن أبي داود، مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة، ١٣٦٧هـ.
- ٣٩) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د/ محمود الطحان، المعارف بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.
- ٤٠) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، السنن، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، حديث إكادمي باكستان.

٤١) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، السنن، تحقيق فواز أحمد زمرلي وزميله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٢) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الموطأ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٤٣) الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله بدر الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بلا فريخ، رسالته في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤٤) السندي، أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي، حاشيته على سنن ابن ماجه، دار الجليل، بيروت.

٤٥) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضري الشافعي، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، دون تاريخ.

٤٦) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضري الشافعي، الدر المنور في التأويل بالمأثور، بيروت: دار الفكر، بدون رقم الطبعة، ١٩٩٣م.

٤٧) الشعرائي، عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن زرقا بن موسى بن أحمد التلمساني المصري الصوفي، الميزان الكبرى، شركة مكتبة ومطبعة المثني، بغداد، ١٤٠٦هـ.

٤٨) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف، بغداد، ط١، ١٤٠٠هـ.

٤٩) الطيبي، حسين بن محمد، الخلاصة في أصول الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، ديوان الأوقاف ببغداد، ١٣٩١هـ.

٥٠) العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، دون تاريخ.

٥١) العقبلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلنجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٥٢) علي حوازم ابن العربي براء المغربي الفاسي، جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

٥٣) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، طبع بولاق، مصر، ط١، ١٣٢٢هـ.

٥٤) محمد المبارك عبد الله، الناقد الحديث في علوم الحديث، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، ط١، ١٩٦١م.

٥٥) المرتضى الزين أحمد، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.

٥٦) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٤م.

٥٧) المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين الحدادي القاهري الشافعي، شرح الجامع الصغير، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.

- ٥٨) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الشافعي الدمشقي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق عبد الباري فتح الله، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.
- ٥٩) النووي، التقريب = تدريب الراوي للسيوطي
- ٦٠) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الشافعي الدمشقي، شرح صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.